برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩- ١٩٩٨/١٠/٢٢

قضايا السياسات

البند ٣ من جدول الأعمال

برنامج الأغذية العالمي والبيئة

قضايا وأولويات

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/3
3 September 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رئيسة إدارة السياسات:	Ms. D. Spearman	رقم الهاتف: 066513-2601
كبيرة المستشارين:	Ms. D. Hines	رقم الهاتف: 066513-2233

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

A

مقدمة

١- تسبب المشكلات البيئية ضررا مؤكدا وفوريا لصحة أفقر سكان العالم ولمصادر رزقهم، وخاصة في البلدان النامية. ونظرا لضخامة التهديدات البيئية والإقرار بأن تجنب الضرر البيئي اليوم أرخص كثيرا من إصلاح مشكلاته غدا (**البنك الدولي**، عام ١٩٩٨؛ **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، عام ١٩٩٧)، عمدت الوكالات الإنمائية الثنائية منها ومتعددة الأطراف إلى وضع إجراءات "التقييم البيئي" والتشجيع على تطوير السياسات البيئية الوطنية. غير أن كثيرا من البلدان النامية لا تملك القدرات التي تتيح لها أن تطبق إجراءات التقييم البيئي هذه تطبيقا وافيا، أو أن تنفذ السياسات والمعايير البيئية. وعملاً على مواجهة هذه الحقائق، اعتبرت الجهات المانحة أن *عكس مسار الممارسات البيئية المدمرة* يشكل إحدى الغايات الإنمائية الخمس التي تسعى إلى بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ (**البنك الدولي**، عام ١٩٩٨؛ **ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**، عام ١٩٩٧).

٢- وتنطبق تلك الغاية على عمليات الإنعاش والإغاثة مثلما تسري على الأنشطة الإنمائية، نظرا لأن التدهور البيئي الطبيعي وذلك الناجم عن نشاط الإنسان يقوضان القواعد الاقتصادية والإنتاجية للمجتمعات. وسيظل الإخفاق في تحقيق هذه الغاية يولد حلقة الفقر المفرغة، بما تؤدي إليه من فقدان الأصول الإنتاجية، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، ونزوح السكان، وعدم الاستقرار الاجتماعي. وتتأثر النساء بذلك على وجه الخصوص إذ أنهن اللاتي تتحملن المسؤولية الرئيسية عن توفير المياه والحطب والأعلاف والمنتجات الحرجية. وأدى التدهور البيئي الناجم عن الكوارث الطبيعية، وتعرية التربة، وانخفاض خصوبة التربة، والتصحر، وتقلص التنوع البيولوجي إلى نزوح ما يزيد على ٢٥ مليون نسمة، وذلك أساسا في منطقة الساحل الإفريقي، والقرن الإفريقي، وشبه قارة جنوب آسيا (**المنظمة الدولية للهجرة**، عام ١٩٩٦). وتجنب الممارسات غير المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية – وهو عنصر مهم في الحافظة الإنمائية **للبرنامج** إذ يمثل أكثر من ٤٥ في المائة من النفقات الإنمائية – يعد عنصرا حاسما في التخفيف من التأثير البيئي والحفاظ على الأمن الغذائي.

٣- كما تؤدي حالات الطوارئ المعقدة إلى تفاقم الأضرار البيئية. فقد تسببت الصراعات البشرية في نزوح نحو ٣٥ مليون نسمة، ما بين لاجئين ونازحين، في ٣٠ بلدا من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (**المفوضية**، ١٩٩٧). وتشكل تدفقات تلك الجموع الغفيرة تهديدا للأمن الغذائي للمجتمعات المضيفة، لأن الإمدادات الغذائية ترتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية المتاحة. والتزاحم على موارد تخضع بالفعل للضغوط – ولا يسعها أن تتحمل زيادات ضخمة وغير متوقعة في الطلب – يشيع التوتر، والاضطراب، والتنافس بين السكان المضيفين والنازحين.

٤- وخلال العقد الماضي نفذ **البرنامج** عددا من المبادرات للتصدي للقضايا البيئية في إطار عملياته الغوثية والإنمائية سواء بسواء. وتشمل هذه المبادرات إدراج مراعاة القضايا البيئية في دليله الخاص بتصميم البرامج، وتقديم وثيقة إلى **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** عن التنمية المستدامة (CFA: 27/P/INF/2، ١٩٨٩)، ودراسة القضايا البيئية عن طريق دراسات الحالة، كتلك المعنونة *عمليات **البرنامج*** في مجال الموارد الطبيعية: دراسة حالة تربط الإغاثة بالتنمية (بمشاركة **منظمة الأغذية والزراعة**) والاشتراك في مشروع **المفوضية** المعنون *نحو ممارسات مستدامة للإدارة البيئية في المناطق المتضررة من اللاجئين*.

٥- ويساند **البرنامج** تنسيق الاستجابات البيئية فيما بين الوكالات وذلك من خلال مشاركته في **لجنة التنمية المستدامة** المشتركة بين الوكالات. ويعزز **البرنامج** غايات جدول أعمال القرن ٢١، ولاسيما الفصل ٣٤، عن طريق مساعدة المجتمعات الفقيرة على اتباع استراتيجيات مستدامة في التغلب على ما يواجهها من صعوبات، وعن طريق معالجة الشواغل البيئية في إطار كل من عمليات الإغاثة والتنمية. ويساند **البرنامج** تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ولاسيما الهدف ٣-٢ من الالتزام الثالث، عن طريق تشجيع المبادرات المتخذة في إطار أنشطة الإنعاش والتنمية لمكافحة التهديدات البيئية التي تحدق بالأمن الغذائي. ويعمل **البرنامج** في ارتباط وثيق مع **المفوضية** والشركاء الآخرين على إيجاد فهم أفضل للتهديدات البيئية ولتدابير الوقاية منها، وذلك مثلا من خلال مشروع "نحو ممارسات مستدامة للإدارة البيئية في المناطق المتضررة من اللاجئين" الذي يستهدف إنتاج مواد للتدريب البيئي تستند إلى دراسات الحالة آنفة الذكر. ومن شأن الدعم المقدم من الجهات المانحة والشركاء أن يتيح **للبرنامج** أن يتجنب الأضرار البيئية، وأن ينفذ تدابير الوقاية والتخفيف من الأضرار، وأن يعزز المنافع البيئية، بطريقة أكثر انتظاماً.

٦- والغرض من هذه الوثيقة هو تلخيص قضايا وسياسات التشغيل التي يواجهها **البرنامج** لدى إدماج الشواغل البيئية في عملياته. وتبين الوثيقة أهم القضايا البيئية المطروحة في العمليات التي تتلقى مساعدات غذائية من **البرنامج**، وتستعرض الشواغل ذات الصلة للجهات المانحة/الشركاء، ومتطلبات التقييم البيئي. وتحدد الوثيقة الإجراءات التي تتيح **للبرنامج** أن يستجيب من الناحية الإستراتيجية للمخاطر البيئية التي تم الوقوف عليها، ومن ذلك مثلا مراعاة قضايا الطاقة لدى البت في تكوين سلة الأغذية، وتطبيق إجراءات الاستعراض البيئي، وتشجيع توريد المنتجات غير الضارة بالبيئة وإعادة تدويرها.

الدروس المستفادة

٧- شمل العمل الذي تم الاستناد إليه في إعداد هذه الوثيقة استعراض ما يلي: المؤلفات الراهنة المتعلقة بالبيئة والأمن الغذائي؛ والمتطلبات القانونية والإجرائية للتقييم البيئي التي تطبقها في الوقت الحاضر **منظمة الأغذية والزراعة**، و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، و**المفوضية**، و**البنك الدولي**، و**الوكالات الإنمائية** لكل من استراليا، وكندا، والدانمرك، **والاتحاد الأوروبي**، وفنلندا، وهولندا، والنرويج، **ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ ووثائق التقييم الخاصة **بالبرنامج**؛ ودراسات الحالة آنفة الذكر؛ ومسح أجراه **البرنامج** للتشريعات البيئية والشواغل المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعكس الوثيقة أيضا الاجتماعات والاتصالات الواسعة التي عقدت مع أخصائيي البيئة في تلك الوكالات، ومع موظفي **البرنامج** في المقر والمكاتب القطرية.

٨- وسلط الاستعراض الضوء على الصلات بين الأمن الغذائي، وتحسين مصادر رزق الفقراء، وحماية البيئة. وتمثلت استجابة كثير من الجهات المانحة والوكالات متعددة الأطراف في أنها باتت تشترط قدرا من التقييم البيئي لدى النظر في دعم البنيات الأساسية وأنشطة إدارة الموارد الطبيعية. وأصبح من المطلوب على نحو متزايد من المساعدات الإنسانية أن تراعي التأثير البيئي. كما يسلط الاستعراض الضوء على أهمية تصميم أنشطة سليمة فنيا لضمان ألا تؤدي الأنشطة المقترحة إلى تهميش الفقراء بقدر إضافي. ولا تقتصر القضايا المثارة على عمليات **البرنامج** وحدها، بل إنها قضايا مشتركة بين معظم جهود الإغاثة والتنمية.

٩- وقد تم الوقوف على الدروس التالية بوصفها ذات أهمية حاسمة لصياغة استجابة برمجية سليمة بيئيا من جانب **البرنامج**.

الدرس ١—يشكل النازحون والتدفقات الجماعية للسكان تهديدات للأمن الغذائي

١٠- تمثل التدفقات الجماعية للسكان تهديدا للأمن الغذائي للمجتمعات المضيفة، لأن الإمدادات الغذائية ترتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية المتاحة. ويلاحظ أن التكلفة التي يتحملها البلد المضيف لتوفير موارد الكفاف اللازمة لمن يلجأون إليه يجري التهوين من قيمتها بدرجة كبيرة، بل يجري تجاهلها في أحيان كثيرة. ويتعين على **البرنامج** أن يتصل مباشرة بالوكالات الحكومية المسؤولة عن قضايا السياسات البيئية تيسيرا لتنفيذ برامج الوقاية من المخاطر والتخفيف من الأضرار.

تصل التكلفة السنوية التي تتحملها حكومة مالي نظير الإمدادات المحلية للمياه والحطب التي توفرها للاجئي موريشيوس إلى نحو مليون دولار[1] (دراسة حالة أجراها البرنامج عن مالي، عام ١٩٩٦). وفي كينيا، يقدر هذا المبلغ بنحو ١٠,٥ مليون دولار سنويا (دراسة الحالة التي أجراها البرنامج عن كينيا، عام ١٩٩٦). ولا تأخذ تلك الأرقام في الحسبان التأثير البيئي غير المباشر مثل الانكماش المتسارع في مساحة الغطاء الحرجي، أو تدهور المراعي بسبب ماشية اللاجئين، أو انخفاض خصوبة التربة نتيجة اللجوء إلى ممارسات زراعية أشد كثافة.

الدرس ٢—الفرز البيئي مطلوب للتنمية

١١- أظهر المسح الذي أجراه **البرنامج** لمتطلبات الجهات المانحة أن عددا من المنظمات المانحة تشترط إخضاع المشروعات الإنمائية المقترحة لفرز منتظم لوضع تقدير لنوع ولحجم التأثيرات المناوئة المحتملة ولضمان الحفاظ على الآليات التي يلجأ إليها السكان لمواجهة الصعاب. ثم تصنف المشروعات بعد ذلك في فئة التحليل البيئي المنشود (الذي يتراوح بين الإعداد الإلزامي لتقييم بيئي، والاستعراض البيئي المحدود أو الأولي، والإعفاء من التقييم البيئي). وتندرج معظم المشروعات الإنمائية **للبرنامج** في الفئة التي تتطلب تقييما أوليا أو محدودا، لا تقييما بيئيا شاملا. وحتى التقييم المحدود يتطلب بذل عناية كبيرة لإدراج إجراءات الاستعراض المنهجي في تحديد الأنشطة وتصميم البرامج.

تتوقع عدة وكالات مانحة للمعونة أن تجري المنظمات متعددة الأطراف تقييما فعالا للمخاطر البيئية وأن تنفذ تدابير للتخفيف منها. المسح الذي أجراه البرنامج لمتطلبات الجهات المانحة، عام ١٩٩٨.

[1] جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

الدرس ٣—تخضع عمليات الإغاثة على نحو متزايد للاستعراض البيئي.

١٢- أظهرت التجارب الأخيرة أن هناك احتمالا كبيرا لأن يسهم اللاجئون والنازحون في التصحر وتدهور الأراضي وتلوث المياه بالمناطق التي يلوذون بها، والتي يوجد كثير منها في أقل البلدان نموا[١]. وبناء على ذلك، أصبحت الجهات المانحة تُخضع جهود الإغاثة والإنعاش طويلة الأجل وعمليات المعونة الغذائية واسعة النطاق لقدر أكبر من التمحيص، بالرغم من أن عمليات الطوارئ كانت معفاة فيما مضى من الاستعراض البيئي. ولكن بات من المتوقع على نحو متزايد أن تشمل عمليات الإغاثة قدرا من التحليل البيئي (مثل **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والهيئة السويدية للتنمية الدولية**) لضمان عدم الإضرار بقاعدة موارد السكان المضيفين. وبالرغم من أن القدرة على استعراض الضغوط البيئية الناجمة عن اللاجئين والنازحين وعلى التخفيف منها قد تحسنت فإنها لا تعد كافية في جميع الوكالات أو العمليات.

اتبعت المفوضية مؤخرا سياسة بيئية مشفوعة بمبادئ توجيهية تشغيلية تلزمها بالتصدي للشواغل البيئية. وتتطلب هذه الإجراءات إلحاق جهة اتصال بيئية أو أخصائي بيئي بفريق الطوارئ، وإنشاء فريق مهمات بيئي محلي، ووضع خطة عمل بيئية تُقيّم التدابير الرامية إلى التخفيف من وطأة التأثيرات البيئية المعاكسة. المفوضية، عام ١٩٩٧.

الدرس ٤—تؤثر الأصناف التي تضمها تشكيلة الأغذية، وخاصة نوعها وعمرها، على الاحتياجات من الطاقة وعلى استخدام الموارد

١٣- ترتبط السلع الغذائية بقضيتين بيئيتين هما الإفراط في قطع الأشجار والأحراج للحصول على الاحتياجات من الحطب؛ والتوسع في المساحات المزروعة والرعي الطليق لتوفير أغذية إضافية. وقد أظهرت الدراسات أن العلاقة بين نوع السلعة وعمرها ومتطلبات طهيها وتدهور الموارد الطبيعية علاقة مركبة ترتبط بكل حالة على حدة وتقتضي مزيدا من البحث (**البرنامج**، عام ١٩٩٧؛ و**المفوضية**، عام ١٩٩٨).ومن الواضح أن وقت الطهي والاحتياجات المناظرة من الحطب يرتبطان بنوع كل مادة غذائية وعمرها. من ذلك مثلا أن الفاصوليا الطازجة يتعين، في ظل الظروف المثلى، نقعها في الماء لمدة ٢٤ ساعة وأن طهيها يستغرق ٩٠ دقيقة بالقياس إلى العدس والبازلاء اللذين لا يتطلبان نقعا في الماء ويستغرق طهيهما ٤٥ دقيقة في المتوسط. أما الفاصوليا القديمة فقد يستغرق طهيها ثلاث ساعات أو أكثر. ولما كان الحطب هو مصدر الطاقة المستخدم في أحيان كثيرة، فقد اتبع **البرنامج** ممارسات وقائية لتجنب إزالة الغابات عن طريق السعي إلى توفير حبوب مطحونة، والتشجيع على استخدام أساليب طهي أكثر كفاءة، وتجنب شراء المخزونات الغذائية القديمة التي يتطلب طهيها وقتا أطول.

١٤- ويقول دليل **البرنامج** المعنون *المعونة الغذائية في حالات الطوارئ، السياسات والمبادئ، ١٩٩١* إنه ينبغي أن يزود المستفيدون بإمدادات كافية من وقود الطهي، وعند ندرة الوقود ينبغي إعطاء الأفضلية لتوفير سلع سريعة الطهي. وعلى

([1]) Jacobsen, K., *The Impact of Refugees on the Environment: A Review of the Evidence*, ١٩٩٤.

الرغم من أن **البرنامج** قد اتخذ إجراءات لزيادة استخدام الحصص الغذائية المخلوطة أو المطحونة أو المطهوة جزئيا، فلم يتصد **البرنامج** ولا شركاؤه الرئيسيون لقضية الوقود بشكل منتظم. ولذا يجب إجراء تقدير منتظم للاحتياجات من طاقة الوقود اللازمة لطهي الأغذية المقدمة، ولضمان كفاية إمدادات الوقود. وفي أوضاع اللاجئين والنازحين التي يكون من المحتمل فيها بدرجة كبيرة إزالة الغابات أو حالة تدهور الأراضي، يتعين إيلاء عناية خاصة لتصميم تشكيلة الأغذية من أجل تقليل الحاجة إلى وقود الطهي إلى أدنى الحدود.

تتم إزالة الغابات في ملاوي بمعدل مثير للقلق ويقترن ذلك بعواقب وخيمة على السكان المحليين... فقد يعني نقص الحطب السير لمدة ثماني ساعات لجمع الأخشاب أو اختصار وقت الطهي، مما قد يؤدي إلى تدهور الحالة التغذوية للاجئين. برنامج الأغذية العالمي والبيئة، ١٩٩٥.

الدرس ٥—هناك حاجة إلى زيادة التنسيق بين الوكالات أثناء مرحلتي الإغاثة والإنعاش

١٥- لايزال الافتقار إلى قيادة واضحة وتنسيق فعال للأنشطة البيئية في عمليات الإغاثة والتعمير يقوض الجهود الرامية إلى الحد من التأثيرات البيئية (**المفوضية**، عام ١٩٩٧). ولذا يتعين التنسيق بين الوكالات لضمان أن توجه الجهود صوب الأخذ بأفضل الممارسات للتخفيف من الأضرار البيئية. وتوفير وقود الطهي من المجالات التي يلاحظ فيها نقص التنسيق بصورة واضحة.

بالرغم من الجهود الضخمة المبذولة لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية... يجري توفير الأغذية دون توفير الوقود اللازم لطهيها. إذ كان يفترض دوما أن البيئة المضيفة هي التي ستوفر الوقود اللازم[١]. غير أن هذا لم يكن ممكنا في أحيان كثيرة.

الدرس ٦—تساعد الخبرة الفنية على تجنب التهديدات البيئية

١٦- تطرح أنشطة تنمية الموارد الطبيعية وخلق الأصول المادية مخاطر بيئية إن لم تصمم وتنفذ وفقا للمعايير الفنية المقبولة. والعناصر التي تنطوي على أشد المخاطر في البرامج التي ينفذها **البرنامج** هي (بترتيب نزولي تقريبي لأهميتها): (١) بناء الطرق وإصلاحها؛ (٢) أشغال الري والصرف؛ (٣) هياكل صون التربة؛ (٤) تكثيف الزراعة؛ (٥) إدارة الغابات/مستجمعات المياه والمراعي. ويتعين توافر قدرة أكبر من أجل معالجة المخاطر البيئية المحتملة والوقاية منها.

([1]) Kimani, M. *Meeting Energy Requirements in Refugee Situations: A Case Study in Household and Institutional Energy Interventions in Goma, Zaire and Dadaab, Kenya.* Nairobi,١٩٩٥

إن الطرق سيئة التصميم والتنفيذ تسبب في نهاية المطاف مزيدا من التعرية وتجعل الوصول للمناطق المستهدفة أشد خطورة... دراسة الحالة التي أجراها البرنامج عن إثيوبيا، عام ١٩٩٧. وتشمل المعوقات الرئيسية التي تعترض المشروعات السليمة بيئيا ما يلي:

- ***قصر مدة بعثات التقييم وقلة عددها، مما يحول دون إجراء تقييم واف للاعتبارات البيئية؛***
- ***المغالاة في تقدير قدرة موظفي الوكالات الحكومية على توفير خدمات الإشراف/التنفيذ الفني أو الإرشاد اللازمة؛***
- ***افتراض أن الصيانة ستوفر بمجرد سحب المعونة الغذائية؛***
- ***الافتقار العام إلى المهارات الفنية في إدارة الموارد الطبيعية والتقييم البيئي داخل البرنامج ولدى الوكالات النظيرة في أحيان كثيرة.***

الدرس ٧—تحتاج المكاتب القطرية للبرنامج موجهات بشأن استخدام المواد الكيميائية والتخلص منها

١٧- يشيع استخدام المواد الكيميائية الخطرة على صحة الإنسان والبيئة من أجل حماية السلع أو المحاصيل الغذائية المخزنة. إذ يجري تبخير الأغذية المُخزنة بشكل منتظم على متن السفن أثناء النقل ثم في مرافق التخزين بميناء الدخول. ويعد بروميد الميثيل (المستخدم في تبخير الحبوب) مادة عالية السمية وسيجري وقف استعمالها تدريجيا وفقا لبروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون (عام ١٩٨٧). كما أن الأسمدة ومبيدات الآفات المستخدمة في مشروعات تكثيف الزراعة والمشروعات الحرجية، والمبيدات الحشرية المستخدمة في مكافحة ناقلات الأمراض في مستوطنات اللاجئين تطرح مخاطر بيئية. وفي حالات الطوارئ، قد يسفر الاستخدام الواسع لمبيدات آفات عالية السمية وغير مناسبة، تكون صلاحياتها قد انتهت أحيانا أو قاربت على الانتهاء، عن تبقي كميات كبيرة لا يتم تخزينها على النحو السليم لسنوات عدة.

١٨- وقد قامت **منظمة الأغذية والزراعة** بتحديد أفضل الممارسات بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتعبئتها وتخزينها والتخلص منها، وهي ممارسات تتبعها معظم الوكالات الثنائية والوكالات متعددة الأطراف. ولما كانت هذه الممارسات غير معروفة على نطاق واسع في بلدان كثيرة فسيتعين على **البرنامج** من ثَمَّ أن يضمن إطلاع مكاتبه القطرية والنظراء الحكوميين على المعلومات ذات الصلة بشأن استخدام المواد الكيميائية الخطرة والتخلص منها والبدائل المتاحة لاستخدام هذه المواد.

الفنيون في الإدارات الحكومية هم الذين يتولون عادة مناولة المواد الكيميائية الخطرة ويتبعون في ذلك اللوائح ذات الصلة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة. ولما كانت بعض البلدان لا تستطيع ضمان الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية الخطرة (منظمة الأغذية والزراعة، عام ١٩٩٦) فإن البرنامج مُطالب بضمان توخي العناية في اختيار واستخدام المواد الكيميائية الخطرة المستعملة في تخزين الأغذية ووقاية المحاصيل.

الدرس ٨—يتعين إتباع إجراءات سليمة بيئيا في توريد المنتجات وإعادة تدويرها على نطاق البرنامج ككل

١٩- استحدث العديد من المكاتب القطرية **للبرنامج** (مثل مكتبي الهند واكوادور) ممارسات كفؤة لشراء المنتجات وإعادة تدويرها بطريقة سليمة بيئيا. ويلاحظ أن بعض البلدان لا توجد بها البنية الأساسية اللازمة لإعادة التدوير، في حين أن بعضها الآخر لم يتبع الإجراءات الواجبة. وإعادة تدوير النفايات الصلبة المتبقية عن الكميات الكبيرة من مواد تعبئة الأغذية والتخلص منها (الصفائح، والأكياس البلاستيكية) شاغل هام، لأن هذه المواد قد تسبب التلوث، وتصبح مواقع لتكاثر ناقلات الأمراض، وتقلل كفاءة العمليات. ويعد شراء "منتجات إيكولوجيَّة" (مثل الورق المعاد تدويره، والمعدات المكتبية المقتصدة في الطاقة) من أولويات **الأمم المتحدة** التي أصدرت توصيات بشأنها إلى **وكالات الأمم المتحدة** من خلال "مبادرة المكتب الأخضر"، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، عام ١٩٩٥. ويتعين على **البرنامج** أن يجد سبلا مبدعة لاتباع تدابير **المكتب الأخضر** المقترحة، دون إثقال عاتق موظفي المكاتب القطرية أو المقر بأعباء لا داعي لها.

أسفر التخلص من العبوات الفارغة المصنوعة من أكياس الخيش، والصفائح، والدلاء، والباراميل، والكراتين عن توليد أموال إضافية، وعن صيانة مستودع التخزين واستغلال مساحات تخزين المواد الغذائية بطريقة أكفأ. البرنامج القطري للهند الذي ينفذه البرنامج، عام ١٩٩٧.

استجابة البرنامج: إجراءات سليمة بيئيا

٢٠- إن **البرنامج** ملتزم بتنفيذ عمليات تتوافر لها مقومات الاستدامة البيئية في مجالات الإغاثة والإنعاش والتنمية. واستنادا إلى الدروس المستفادة، سيتبع **البرنامج** الإجراءات المدروسة فيما يلي وسيطبق بصورة منهجية ممارسات سليمة بيئيا في عملياته. وتستند هذه الإجراءات إلى مقدمة منطقية تقول إنه مما يتسم بمزيد من الفعالية بناء عناصر بيئية داخل عمليات **البرنامج** من البداية. وبناء على ذلك، تركز هذه الإجراءات على الوقاية من التهديدات البيئية لمصادر كسب الرزق أكثر مما تركز على إعادة تأهيل تلك المصادر.

تشكيلة الأغذية

٢١- يعد تكوين تشكيلة الأغذية "أكبر مُحدد مفرد لاستهلاك الطاقة في أوضاع اللاجئين والنازحين" (**المفوضية**، ١٩٩٧). وبناء على ذلك، أوليت عناية كبيرة لقضية إمدادات الطاقة المنزلية في عمليات اللاجئين والنازحين، وللخيارات الكفيلة بالحد من الانعكاسات البيئية والمالية لتلبية الاحتياجات من إمدادات الطاقة. إن تدهور الموارد الطبيعية نتيجة حتمية للتدفقات السكانية وقد يؤثر ذلك على السكان النازحين والسكان المضيفين سواء بسواء. *"إن تميل مستويات الطلب على الطاقة إلى الارتفاع في صفوف النازحين ويقترن هذا الارتفاع بمعرفة محدودة بالنظم المحلية لإمدادات الحطب وغلته. وتميل معدلات الاستهلاك الفردي للطاقة في صفوف اللاجئين إلى تجاوز نظيرتها في المجتمعات المحلية، في البداية*

على الأقل، ومن المرجح أن يُسبب اللاجئون ضررا بيئيا في بحثهم عن الوقود – وخاصة عندما يكون هذا الوقود هو الحطب (**المفوضية**، عام ١٩٩٨)."

٢٢- وقد أظهرت الدراسات التي أجراها **البرنامج** و**المفوضية** أن مما يتسم بفعالية تكاليفية أكبر الحد من الطلب على الوقود بدلا من تطبيق تدابير لتوريده، وأن درء تدمير البيئة أفضل من إصلاحها، نظرا للتكاليف "الرادعة" لهذا الإصلاح. وشددت الدراسات أيضا على الصلة بين الحالة التغذوية، والحصة الغذائية، ومصادر الوقود. ففي كينيا مثلا ألحق اللاجئون الضرر بحالتهم التغذوية بسبب بيع الحصص الغذائية لشراء الوقود، وفي تنزانيا تخلى اللاجئون عن تناول بعض الوجبات لعدم توافر وقود الطهي (دراسة حالة أجراها **البرنامج**، عام ١٩٩٧؛ **والوكالة الألمانية للتعاون الفني**، ١٩٩٥).

٢٣- وسيسعى **البرنامج**، وخاصة في عمليات الإغاثة، إلى ما يلي:

(أ) الحد من استهلاك الطاقة عن طريق مراعاة قضايا الطاقة ذات الصلة لدى البت في تكوين تشكيلة الأغذية.

تعد الاحتياجات الغذائية للمستفيدين هي الشغل الشاغل. وستستند التوصيات الخاصة بالسلع إلى الحالة التغذوية للمستفيدين وملاءمة المواد الغذائية من الناحية الثقافية، وبعد ذلك سيراعى توفير وقود الطهي وضرورة تقليل الطاقة المستخدمة في الطهي إلى أدنى الحدود. وعملا على خفض استهلاك الطاقة والطلب على الحطب المحلي، يمكن أن ينظر **البرنامج** في طائفة من الخيارات تشمل ما يلي: (أ) توفير أغذية مخلوطة سبق طهيها جزئياً بدلا من الفاصوليا للأطفال دون سن الخامسة، مما يختصر وقت الطهي من ٤٥ دقيقة إلى ٥ دقائق؛ (ب) توفير مرافق طحن محلية داخل المخيمات، (ج) توفير حبوب تستهلك بعد طحنها على هيئة مسحوق ناعم؛ (د) الاستعاضة عن بعض المواد بأغذية مقواة بالصويا، مما يحد من الحاجة إلى البقول؛ (هـ) الأخذ، حيثما كان ذلك مناسبا، بالتكنولوجيات المقتصدة في الطاقة، ومن ذلك مثلا الطهي المسبق الجزئي للحبوب والبقول بالأشعة تحت الحمراء – وهي عملية لا تغير في الخصائص الفيزيائية للأغذية.

(ب) إجراء تقدير للطاقة وتحليل للمخاطر البيئية بوصفهما جزءا من تقدير احتياجات اللاجئين والنازحين. وسيشارك **البرنامج** مشاركة فعالة في عمليات تقدير الاحتياجات من الطاقة التي تنفذ بالاشتراك مع **المفوضية** و**منظمة الأغذية والزراعة** من أجل تحديد الاحتياجات من وقود الطهي والتكنولوجيات المقتصدة في الطاقة. وفي حالة عدم إجراء عمليات التقييم المشتركة هذه، كما يحدث بالنسبة لعمليات النازحين، سيعمل **البرنامج** مع الشركاء الآخرين على ضمان وضع قضايا الطاقة في الاعتبار.

وسيولي **البرنامج** عناية خاصة لتصميم سلة الأغذية ضمانا لتلبية الاحتياجات الغذائية وإبقاء التأثيرات البيئية المحتملة ضمن أضيق الحدود. ويعد هذا مهما بوجه خاص في المناطق القاحلة أو الهشة ايكولوجيا، أو عند تركز أعداد كبيرة من السكان بالقرب من الأراضي المحمية.

ستدرس عمليات تقدير الاحتياجات، المشفوعة بتحليل لقضايا الطاقة، ما يلي: تكوين سلة الأغذية، وحجم الحصة الغذائية، ومدة المساعدة، وتوافر أنواع الوقود المختلفة، وقدرة المستفيدين على شراء الوقود، وحالة قاعدة الموارد المجاورة ومدى هشاشتها. وسيضمن البرنامج أيضا أن تكون فرقه المعنية بالتقييم قادرة على تقدير الاحتياجات من طاقة الوقود اللازمة لطهي الأغذية التي يوفرها.

(ج) تحديد تدابير خاصة للتخفيف من التأثيرات البيئية المعاكسة كجزء من عملية تقدير الاحتياجات.

ستقيم تدابير الوقاية في كل حالة على حدة، وقد تشمل ما يلي: توفير موارد نقدية لضمان ألا تتأثر الحالة التغذوية للمستفيدين تأثرا سلبيا بالحاجة إلى شراء الوقود (وذلك في بعض أوضاع اللاجئين والنازحين المختارة)؛ وتوفير حصص غذائية نظير غرس الأشجار؛ وتنظيم مطابخ تخدم المجتمع المحلي (أظهرت الدراسات أن الطهي لمجموعة يتراوح عددها بين سبعة وثمانية أشخاص تحقق الاستخدام الأمثل للطاقة) أو مقاصف في حالة مشروعات التغذية المدرسية؛ والتوعية بأساليب الاقتصاد في الطاقة مثل نقع الأغذية قبل طهيها، ودق الأغذية، ومراعاة وقت الطهي الموصى به للسلع المختلفة.

(د) البحث الفعال عن شركاء لتمويل وتنفيذ تدابير الوقاية المحددة.

في الحالات التي تكون فيها **المفوضية** أو **منظمة اليونيسيف** شريكا **للبرنامج**، سيعمل **البرنامج** مع أي منهما على توفير المدخلات اللازمة، بما فيها أجهزة الطهي التي تستخدم الطاقة استخداما كفئا. وسيعاد النظر في مذكرات التفاهم المعقودة مع هذين الشريكين لتحديد الوكالة التي سيناط بها القيام بالدور الرائد في الحصول على وقود الطهي. وفي الأوضاع التي تتعلق بالنازحين، والتي لا يتوافر فيها شركاء يغطون تكلفة أجهزة الطهي ذات الكفاءة في استخدام الطاقة وتكلفة التخفيف من التأثيرات البيئية ذات الصلة، سيمول **البرنامج** هذه الأجهزة بوصفها من تكاليف التشغيل المباشرة.

(هـ) شراء السلع الملائمة من النواحي التغذوية والثقافية والبيئية عندما يقوم **البرنامج** بشراء السلع من الأسواق المفتوحة أو من الأسواق المحلية أو من خلال الصفقات ثلاثية الأطراف.

(و) تحمل المسؤولية عن حشد الموارد اللازمة للطحن وتوفير مرافق الطحن للمستفيدين حيثما أمكن. ويفضل بوجه عام في المراحل المبكرة من حالات الطوارئ توفير الدقيق لأسباب بيئية. أما في حالة توفير حبوب كاملة، فإن الحصة الغذائية ينبغي أن تتضمن تعويضا نظير تكاليف الطحن (نسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة من حجم السلعة)، إذا كان المستفيدون هم الذين سيتحملون تلك التكاليف.

عندما يعتمد المستفيدون اعتمادا كليا على المعونة الغذائية، سيضمن البرنامج توفير أغذية مخلوطة أو سلع أخرى مقواة من أجل الوقاية من نقص العناصر الغذائية الدقيقة أو تصحيحه. وسيسعى البرنامج بوجه خاص لأن يروج مع شركائه الأغذية المخلوطة التي تتمتع بمزايا من زاويتي التكلفة والأثر البيئي مثل: قصر وقت الطهي، وانخفاض تكاليف الطاقة، ومرونة التحضير، وانخفاض تكاليف النقل.

(ز) تنفيذ ما تفاهم عليه **البرنامج** مع الجهات المانحة بشأن مراعاة حد أدنى من معايير جودة السلع في حالة تقديم منح عينية. كما سيشجع **البرنامج** الجهات المانحة على توفير سلع تلائم الظروف البيئية للعمليات المختلفة.

سيولي **البرنامج** عناية خاصة لضمان توزيع سلع ملائمة المستوى والعمر عندما يشكل تزايد استخدام الوقود أخطارا بيئية.

(ح) يشجع **البرنامج**، مع شركائه، استخدام مطاحن ذرة معدلة لا تتطلب إلا صيانة محدودة داخل المواقع، وذلك في عمليات الطوارئ التي تشمل أعدادا كبيرة من الناس وتتوافر فيها قدرة إدارية طويلة الأجل. وبمقدور طحن الأغذية أن يحسن أيضا حالة التغذية في المخيمات (يمكن تقوية وجبة الذرة بتكلفة إضافية ضئيلة) وأن يقلل بدرجة كبيرة عبء العمل الواقع على عاتق النساء والتأثيرات البيئية المعاكسة.

الاستعراض البيئي

٢٤- لا يقتضي الأمر عادة إعداد تقييمات بيئية رسمية شاملة لعمليات **البرنامج**، لأن **البرنامج** يساعد بوجه عام أنشطة تخلق أصولاً مادية على نطاق صغير. وللتأكد من انخفاض مخاطر العمليات، سيستهل **البرنامج** عملية الاستعراض البيئي في أولى مراحل دورة البرمجة. وسيولي هذا الاستعراض العناية الواجبة لإدارة المخاطر التي يتم الوقوف عليها، وسيستند إلى قوائم مراجعة بسيطة، يمكن استخدامها بالحد الأدنى من المدخلات الفنية المتخصصة. وسيوفر الاستعراض لمحة عامة عن كيفية تأثير نشاط ما على البيئة، ويحدد التدابير الكفيلة بزيادة المنافع البيئية والكفيلة كذلك بدرء المخاطر، ويتضمن توصيات بشأن مدى الحاجة إلى إجراء دراسة إضافية. وسيتخذ **البرنامج** الترتيبات اللازمة لإجراء تقييم أكثر تعمقا في الظروف التي تتطلب تقييما بيئيا رسميا.

٢٥- وسيقوم **البرنامج** بما يلي:

(أ) إجراء استعراض أولي منتظم للأنشطة البرنامجية المنفذة في إطار البرامج الفرعية المتصلة بالبنية الأساسية والأشغال العامة وإدارة الموارد الطبيعية التي يعتقد أنها تنطوي على مخاطر بيئية متوسطة أو عالية. ويتضمن الجدول ١ قائمة بتلك الأنشطة وما يرتبط بها من مخاطر.

(ب) الاتصال بالنظراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وموظفي الوكالات المتخصصة لالتماس مساعداتهم في هذا الفرز الأولي. وسيبحث هذا الفرز النطاق والنوع والوزن المحتمل للمخاطر البيئية، مع التركيز بوجه خاص على التأثيرات على المواقع الهشة بيئيا (مثل الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة، والأراضي الرطبة، والغابات الاستوائية، والمناطق المحمية). وتنفيذ أية متابعة لازمة في ضوء نتائج الاستعراض. وإذا وقف الاستعراض على تأثيرات بيئية معاكسة محتملة، ستحدد البعثة تدابير الوقاية وتوصي بإجراء تحليل إضافي.

فيما يخص الأنشطة المصنفة بوصفها تنطوي على "خطر مهم"، ستُوفد بعثة متابعة من أجل وضع تدابير عملية خاصة بالمواقع المعنية بغية التخفيف من حدة هذا الخطر. وسيلتمس البرنامج الخبرة الفنية اللازمة من الوكالات المتخصصة والوكالات الأخرى (منظمة الأغذية والزراعة، المفوضية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والمصادر المحلية، بما في ذلك النظراء الحكوميون والمنظمات غير الحكومية. وستنفذ أيضا عند الاقتضاء استعراضات فنية/مراجعات جودة سنوية بشأن المسائل البيئية.

(ج) إدراج قسم بيئي في اختصاصات جميع البعثات. وستوضع اختصاصات موحدة يتم تضمينها في المبادئ التوجيهية لتنفيذ هذه السياسة كي تستخدمها جميع بعثات الإغاثة والإنعاش والتنمية. وستشكل نتائج البعثات جزءا من وثائق كل برنامج معني.

يُنتظر من شركاء البرنامج الامتثال لعملية الاستعراض البيئي، بما في ذلك استخدام اختصاصات البعثات التي تحدد القضايا البيئية التي يتعين معالجتها، وإشراك خبراء الموارد الطبيعية أو البيئة المناسبين. وسيدرج البرنامج هذه الشواغل في مذكرات التفاهم التي يعقدها مع شركائه.

(د) وفيما يخص الأنشطة عالية المخاطر، مثل إنشاء الطرق في المناطق الجبلية، ستدرس بعثات التقييم ما إذا كانت هناك آثار بيئية معاكسة قد حدثت. وستقيم البعثات مدى فعالية عملية الاستعراض البيئي وتدابير الوقاية/التخفيف

المتبعة. وستوضع مؤشرات ملائمة للقيام بالعمل التصحيحي في الوقت المناسب في حالة حدوث تأثيرات معاكسة.

(هـ) تدريب موظفي **البرنامج** في المكاتب الإقليمية وفي بعض البلدان عالية المخاطر على إجراءات الاستعراض البيئي.

توريد منتجات غير ضارة بالبيئة وإعادة تدويرها

٢٦- سيشجع **البرنامج** الإشراف البيئي في عملياته المنفذة في المقر والميدان عن طريق اتباع إجراءات مسؤولة بيئيا في شراء المنتجات وإعادة تدويرها، تتفق مع توصيات **مكتب خدمات التوريد المشترك بين الوكالات** والتابع **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ("مبادرة المكتب الأخضر"، ١٩٩٥). وسيكون بناء الوعي عنصرا مهما في توليد الالتزام بتوريد منتجات إيكولوجية وبإعادة تدويرها. وسيلتزم **البرنامج** بهذه المبادرة بالقدر المستطاع وسيُدخل التغييرات اللازمة على أدلته المختلفة بصورة تدريجية. وسيقوم على وجه التحديد بما يلي:

(أ) ينبغي شراء واستخدام المنتجات الورقية المعاد تدويرها والمعدات المكتبية غير الضارة بالبيئة، وذلك بالقدر المستطاع، وخاصة في المقر. وستشجع المكاتب الإقليمية والقطرية على اتباع هذا الإجراء.

عند شراء أجهزة الحاسوب والطابعات والناسخات، ستدرس البيانات المتعلقة باستهلاكها من الطاقة وبالانبعاثات الصادرة عنها، وستولى الأفضلية للمنتجات التي تحمل ملصقات ايكولوجية. وستولى الأولوية للبائعين الذين يوفرون مواد غير ضارة بالبيئة، وذلك في حالة تساوي جميع العوامل الأخرى.

(ب) وسيعيد **البرنامج** تدوير الورق المكتبي المستخدم في المقر، وسيشجع الجهود المماثلة في المكاتب الميدانية، وسينشئ البنية الأساسية اللازمة (عمليات جمع الورق وإعادة تدويره). وستبذل الجهود للتخلص السليم من النفايات الصلبة التي تتبقى من الكميات الكبيرة من مواد تعبئة الأغذية (الصفائح، والأكياس البلاستيكية). فهذه المواد قد تسبب، علاوة على قبح منظرها، تلوثا بيئيا وتصبح مواقع لتكاثر ناقلات الأمراض.

(ج) وينبغي حصر شراء واستخدام المواد الكيميائية محتملة الخطر ضمن أدنى الحدود، مع مراعاة ضرورة الوقاية من تفشي الآفات أو من حدوث خسائر في السلع الغذائية المُخزنة. وستنفذ محاولات للقضاء على استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الخاضعة للتقييد بموجب بروتوكول مونتريال، ولاسيما بروميد الميثيل الذي يستخدم لتبخير الحبوب.

سيمتثل **البرنامج** للمبادئ الدولية ذات الصلة بشأن مبيدات الآفات، بما في ذلك مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها التي أصدرتها **منظمة الأغذية والزراعة** (وتم تحديثها في عام ١٩٩١)، وخطوطها التوجيهية بشأن تعبئة مبيدات الآفات وتخزينها، واتباع الإجراء السليم في ذكر البيانات على عبوات المبيدات، والتخلص من نفايات المبيدات وحاوياتها في المزرعة (عام ١٩٨٥). ولن تستخدم المواد الكيميائية التي صنفتها **منظمة الصحة العالمية** على أنها شديدة أو عالية الخطورة (الفئتان أولا ألف وأولا باء) ما لم توجد بدائل أخرى.

(د) الدراسة المستمرة لعمليات نقل وإمداد مبتكرة للحد من استخدام مواد التبخير، ومواد التعبئة، وأكياس الأغذية. ويوجد في هذا الصدد نهجان يستحقان أن يخضعا لتجارب ميدانية. يتمثل أحدهما في نقل الحبوب السائبة (بدلا من الدقيق الذي يعد مادة أكثر هشاشة) إلى نقاط أبعد في سلسلة النقل ثم طحنها بالقرب من نقاط الوصول.

ويتمثل خيار ثان في استخدام حاويات تخزين محكمة الغلق تقضي على الآفات بخنقها، مما يقلل من استخدام مواد التبخير.

(هـ) قد تسبب برامج توفير البذور في مشروعات التنمية والإنعاش آثارا معاكسة على التنوع البيولوجي. ويتمثل التأثير الرئيسي غير المقصود في تقويض التباين الوراثي من خلال الاستخدام الواسع لأصناف غير ملائمة في مناطق شاسعة. كما أن الأصناف المستقدمة قد تقلل دوافع المزارعين للحفاظ على الأصناف المحلية.

وعندما تشتري **منظمة الأغذية والزراعة** أو شركاء آخرون الحبوب التي توزع أو تستخدم في إطار الأنشطة التي تحظى بمساعدة **البرنامج**، سيتعاون **البرنامج** مع **منظمة الأغذية والزراعة** والأطراف العليمة الأخرى على تجنب الآثار المعاكسة على الموارد الوراثية المحلية. وسيدعم **البرنامج** التدابير الوقائية ومنها: إخطار برنامج صون الموارد الوراثية في البلد المعني في حالة توزيع أصناف غير محلية على نطاق واسع؛ وضمان الاتساق، حينما اقتضى الأمر، مع خطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

وسيدعم **البرنامج**، عند الاقتضاء والإمكان، **منظمة الأغذية والزراعة** في جهودها الرامية إلى التخفيف من التأثيرات المعاكسة ودعم صون التنوع البيولوجي، وذلك مثلا عن طريق برامج "الغذاء مقابل العمل" من أجل الحفاظ على الأصناف المحلية ذات الأهمية الجوهرية لضمان الأمن الغذائي الأسري.

تعزيز علاقات الشراكة

٢٧- يحتاج **البرنامج** إلى دعم فني في تصميم وتنفيذ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر بيئية. وبدلا من "إعادة اختراع العجلة" في مجال حافل بالمبادئ التوجيهية والإجراءات وقوائم المراجعة، سيستعين **البرنامج** بالتجربة التشغيلية التي اكتسبتها الوكالات الأخرى. وسيتعين على **البرنامج** أيضا أن يتفهم طبيعة القدرات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتصدى **البرنامج** للشواغل البيئية عن طريق آليات تنسيقية مثل الإطار الاستراتيجي المشترك **للأمم المتحدة** أو **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**، حيثما أمكن. وعلاوة على ذلك:

(أ) ستستخدم المعلومات والمواد المتاحة وتطوع لتتناسب مع مهمة البرنامج وقدرته. وسيستعان، لدى إعداد برامج الإنعاش وتصميم الأنشطة، بخبراء من وكالات أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيواصل البرنامج العمل عن كثب مع المفوضية بشأن القضايا البيئية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وضع مواد للتدريب البيئي للموظفين، واستعراض ممارسات الإدارة البيئية المستدامة في المناطق المتضررة من اللاجئين.

(ب) وفي أوضاع الإغاثة والإنعاش، سيعمل البرنامج مع شركائه على تحديد المناطق/الأقاليم المعرضة للتدهور البيئي، وسيعالج القضايا البيئية ذات الصلة.

سيشارك **البرنامج** في مشروعات بيئية استباقية مثل المشروع التجريبي للإدارة البيئية المقترح تنفيذه في ملاوي بالمناطق التي تعرضت للضرر من جراء تدفق اللاجئين في وقت سابق. وسيعمل **البرنامج** مع الموظفين البيئيين في الوكالات الأخرى (مثل أخصائيي البيئة في **المفوضية**) عند وجودهم في الموقع. وقد يعين **البرنامج** في الأوضاع التي تنطوي على مخاطر عالية مسؤولا للاتصال البيئي من موظفيه لتحسين الصلات مع الشركاء.

(ج) وستشترط "التزامات الحكومة/الشركاء المنفذين"، المنصوص عليها في وثائق اتفاقيات **البرنامج**، على الشركاء أن يلتزموا بالمعايير البيئية الوطنية وبالمعاهدات البيئية. وينبغي للشركاء، أن يلتزموا على الأقل بدرء التأثيرات البيئية المعاكسة الناجمة عن أنشطتهم أو التخفيف من وطأتها، وتنفيذ إجراءات الرصد اللازمة وتقديم التقارير المطلوبة.

سيجري تحديث الاتفاقيات/مذكرات التفاهم المعقودة مع المنظمات غير الحكومية كي تعبر عن أي ترتيبات ومسؤوليات جديدة تتصل بالإجراءات البيئية **للبرنامج**. وينتظر من المنظمات غير الحكومية الشريكة **للبرنامج** أن تطبق نفس معايير العناية البيئية المطلوبة من **البرنامج** والجهات المانحة التي تتعامل معه.

بناء القدرات

٢٨- ستناط المسؤولية الرئيسية، داخل **البرنامج**، عن الاستعراض البيئي بالمكاتب القطرية التي ستعتمد على الدعم الخارجي من الوكالات المتخصصة أو الخبراء المحليين. وسيتبع الخبراء القطاعيون أو الأخصائيون البيئيون المعنيون بإعداد البرامج/المشروعات وكذلك بعثات تقدير الاحتياجات الاختصاصات الموحدة، التي تغطي القضايا البيئية الهامة وتتسم بسهولة الاستخدام، وقوائم المراجعة المطوعة للاستعراضات البيئية. وسيتولى **البرنامج** إعداد قوائم مراجعة قطاعية للتأثيرات البيئية وتدابير التخفيف منها، ووثائق الاختصاصات والوثائق المرجعية التي توفر "أفضل ممارسات إدارة"، لتشكل مبادئ توجيهية للمتابعة تُلحق بهذه الوثيقة. وستوفر هذه المبادئ التوجيهية لجميع البعثات تيسيرا لعملية الاستعراض البيئي.

٢٩- وسيدرب موظفو **البرنامج** على استخدام هذه المبادئ التوجيهية. وستعزز أيضا قدرات الموظفين من خلال التدريب المشترك مع **المفوضية** في إطار برنامجها للتدريب البيئي على المستوى القطري، وكذلك مع الشركاء الآخرين حيثما أمكن. وقد يسهم **البرنامج**، عند الاقتضاء في برامج تدريب المستفيدين بشأن موضوعات مثل تحسين ممارسات الطهي.

الانعكاسات التمويلية

٣٠- إن **البرنامج** ملتزم بالإجراءات البيئية الموضحة في هذه الوثيقة. ولئن كان هذا النهج يعد ممكن التنفيذ بالنظر إلى موارد **البرنامج** وقدرات موظفيه، فإن ترجمة هذه الالتزام إلى عمل منهجي يتطلب موارد مالية. وستكون هناك حاجة أيضا إلى تخصيص جزء من وقت الموظفين لإدراج العناصر البيئية في جميع عمليات **البرنامج**.

٣١- وفيما يخص عمليات الطوارئ، سيطلب **البرنامج** تمويل أنشطة الوقاية البيئية من خلال عملية النداء الموحد **للأمم المتحدة** وعمليات النداءات الأخرى. أما فيما يخص عمليات الإنعاش، فسيقدر **البرنامج** التكاليف ذات الصلة أثناء صياغة برنامج الإنعاش. وستمول تكاليف الأنشطة البيئية المتصلة بكل برنامج عن طريق تكاليف التشغيل المباشرة، مما يتيح **للبرنامج** أن يضمن اتباع نهج متسق في جهوده الرامية إلى منع الضرر البيئي.

٣٢- وأثناء صياغة برنامج من برامج التنمية، ستقدر تكاليف الأنشطة البيئية، وستمول هذه التكاليف كجزء من تكاليف التشغيل المباشرة لذلك للبرنامج. وقد يؤدي إلحاق الخبراء المناسبين ببعثات البرامج القطرية إلى زيادة التكاليف الكلية للبعثات، مما سيتجلى في ميزانية تكاليف التشغيل المباشرة للبرنامج القطري.

٣٣- ويرغب **البرنامج** في الإسراع بتنفيذ هذه السياسة، وخاصة جوانبها المعيارية – ومنها مثلا تدريب الموظفين. وهناك عدد من المجالات التي يستطيع فيها **البرنامج** أن يحصل على دعم مالي إضافي لصالح هذه الأنشطة التي تندرج ضمن أنشطة دعم البرامج والإدارة. إذ تملك بعض الجهات المانحة مرفقا لتمويل الأنشطة البيئية ذات الصلة، وسيسعى **البرنامج** إلى الاستفادة من هذه الأموال مما سيساعده على إدراج المبادرات البيئية في المجرى الرئيسي لنشاطه.

التوصيات

٣٤- إن **المجلس التنفيذي** مدعو لتأييد موقف **البرنامج** بشأن القضايا المثارة في هذه السياسة البيئية وبشأن الاستجابات المستحدثة لمعالجة شواغل **البرنامج** وشركائه. وتشمل استجابات **البرنامج** ما يلي:

(أ) فيما يخص عمليات الطوارئ، ستمول أنشطة الوقاية البيئية من خلال عملية النداء الموحد للأمم المتحدة وعمليات النداءات الأخرى. وستمول تكاليف أنشطة وقاية البيئة وإصلاحها في برامج الإنعاش والتنمية بوصفها من تكاليف التشغيل المباشرة.

(ب) وسيبذل البرنامج عناية خاصة في تصميم تشكيلة الأغذية لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية وتقليل التأثيرات البيئية المحتملة إلى أدنى حد، والقيام عند الاقتضاء باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تقدير الاحتياجات من وقود الطهي وتلبيتها.

(ج) في الأوضاع التي تتعلق بالنازحين، وفي حالة عدم توافر شركاء يغطون تكاليف توفير الأجهزة التي تستخدم الطاقة استخداما كفئا وتكاليف الحد من التأثيرات البيئية ذات الصلة، قد يمول البرنامج هذه الأجهزة بوصفها من تكاليف التشغيل المباشرة.

(د) وفيما يخص المنح العينية، تم التفاهم مع الجهات المانحة على ضرورة مراعاة حد أدنى من معايير الجودة. وسيولي البرنامج عناية خاصة لضمان توزيع سلع ملائمة الجودة والعمر في الأوضاع التي يطرح فيها تزايد استخدام الوقود أخطارا بيئية. كما ستشجع الجهات المانحة على توفير سلع تلائم الظروف البيئية للعمليات المختلفة.

(هـ) لا يقتضي الأمر عادة إعداد تقييمات بيئية رسمية شاملة لعمليات البرنامج، لأن البرنامج يساعد بوجه عام أنشطة تخلق أصولا مادية على نطاق صغير. وللتأكد من انخفاض مخاطر العمليات، سيستهل البرنامج عملية استعراض بيئي في أولى مراحل دورات البرمجة وسيولي العناية الواجبة لإدارة المخاطر التي تم الوقوف عليها.

(و) سيتم حصر شراء واستخدام المواد الكيميائية محتملة الخطر ضمن أدنى الحدود، مع مراعاة ضرورة الوقاية من تفشي الآفات أو من حدوث خسائر في السلع الغذائية المُخزنة. وسيمتثل البرنامج للمبادئ الدولية ذات الصلة بشأن مبيدات الآفات، بما فيها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة (وتم تحديثها في عام ١٩٩١) وسيضمن إطلاع المكاتب القطرية على جميع المعلومات ذات الصلة. ولا ينبغي استخدام المواد الكيميائية التي صنفتها منظمة الصحة العالمية على أنها شديدة أو عالية الخطورة (الفئتان أولا ألف وأولا باء) ما لم يوجد بديل آخر.

(ز) ويرغب البرنامج في تنفيذ هذه السياسة، وخاصة جوانبها المعيارية، ومنها مثلا تدريب الموظفين. وهناك عدد من المجالات التي يستطيع فيها البرنامج أن يحصل على دعم مالي إضافي لصالح هذه الأنشطة التي تندرج ضمن أنشطة دعم البرامج والإدارة. إذ تملك بعض الجهات المانحة مرفقا لتمويل الأنشطة البيئية ذات الصلة. وسيسعى **البرنامج** إلى الاستفادة من هذه الأموال مما سيساعده على إدراج المبادرات البيئية في المجرى الرئيسي لأنشطته.

٣٥- وفي أعقاب تأييد **المجلس التنفيذي** لوثيقة السياسات هذه، سيجري إعداد مبادئ توجيهية تشغيلية لتخطيط الأنشطة البيئية وتنفيذها.

الملحق

قائمة مراجعة بشأن المخاطر البيئية الرئيسية

نشاط المشروع	عنصر المشروع	المخاطر الرئيسية
لأية خطورة عالية:		
إنشاء الطرق	التصميم والإنشاء والصيانة	تحوير/تعويق تدفق المياه السطحية والجوفية؛ وتعرية التربة، والانزلاقات الأرضية؛ والآثار على النباتات/التنوع البيولوجي؛ ومناطق مفتوحة للتنمية غير الخاضعة للضوابط
الري/التحكم في المياه	تصميم وصيانة نظم تخزين/توزيع المياه	ملوحة التربة/التغدق بالمياه؛ وزيادة الأمراض المنقولة عن طريق المياه؛ وإطماء الخزانات؛ وانهيار الإنشاءات سيئة التشييد؛ والآثار على تدفق المياه
استخدام المواد الكيميائية الخطرة	(أ) مبيدات الآفات المستخدمة لوقاية المحاصيل والتشجير	(أ) تأثيرات خطيرة على صحة الإنسان والبيئة، وتلوث المياه؛ وتزايد مقاومة الآفات وتجدد تفشيها
	(ب) مبيدات الآفات والفطريات والقوارض المستخدمة على السلع المُخزنة	(ب) استنفاد طبقة الأوزون من جراء بروميد الميثيل؛ وآثار خطيرة على صحة الإنسان من جراء المناولة/التخزين/الاستخدام بطريقة غير سليمة
التغذية الطارئة للاجئين/النازحين	توفير الأغذية	احتمال إزالة الغابات المرتبط بالاحتياجات من الحطب؛ وزيادة الرعي/الزراعة في الأراضي المتدهورة؛ والتعدي على المناطق المحمية
خطر متوسط:		
صون التربة والمياه في الإنشاءات	إنشاء/صيانة المصاطب، وسدود التحكم، والجدران الحاجزة الترابية منها والحجرية	ارتفاع معدلات الفشل و/أو سوء الصيانة مما يؤدي إلى المزيد من تعرية التربة والانزلاقات الأرضية
تكثيف الزراعة/إنتاج المحاصيل	(أ) توفير البذور أو تشجيع زراعة المحاصيل غير المحلية	(أ) احتمال تقويض التباين الوراثي النباتي المحلي وقد يشجع النظام القائم على زراعة محصول واحد/المحاصيل المستقدمة على تفشي الآفات/الأمراض
	(ب) تغييرات في استخدام الأراضي (مثل تحويل الغابات إلى أراض زراعية)	(ب) استنفاد العناصر المغذية؛ وتعرية التربة؛ وزيادة الضغط على الموارد الحرجية المتبقية
الغابات	الغرس والتسييج	استدامة الأصناف المختارة؛ وتعرية التربة؛ وقد يؤدي التسييج إلى زيادة ضغط الرعي على الأراضي المجاورة